

Distr.: General  
10 July 2020  
Arabic  
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملا بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة  
للجزائر لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، المكلفة بالإشراف على تدابير الجزاءات ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتتشرف بتقديم التقرير الوطني عن التدابير التي اتخذتها حكومة الجزائر، خلال السنتين 2017 و 2018، لتنفيذ بعض أحكام القرار 2397 (2017) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة من  
البعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

**تقرير الجزائر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2397 (2017)**

في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن 2397 (2017) بشأن تدابير الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اتخذت الجزائر عدة تدابير قانونية وقضائية وتنفيذية.

**2017**

- اعتبارا من 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017: لا يوجد في الجزائر أي شركة أو كيان كوري شمالي مدرج في قوائم العقوبات المحدثة لمجلس الأمن.
- اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2017: لا يوجد أي حساب لهذه الشركات لدى المؤسسات المالية الجزائرية.
- من الناحية القانونية والتنظيمية، أصدرت الجزائر منذ عام 2015 مرسوما تنفيذيا ينظم بشكل أساسي تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بتجميد الأصول.

**2018**

- من الناحية القانونية والتنظيمية، أصدرت الجزائر منذ عام 2015 مرسوما تنفيذيا ينظم بشكل أساسي تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بتجميد الأصول.
- وفي هذا السياق، نُفذت ثلاثة قرارات أصدرتها وزارة المالية الجزائرية، القرار رقم 116 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، والقرار رقم 10 المؤرخ 15 آذار/مارس 2018، والقرار رقم 42 المؤرخ 6 أيلول/سبتمبر 2018، فيما يتعلق بتجميد و/أو مصادرة أموال الأفراد والجماعات والكيانات المدرجة أسماؤها في القوائم المرجعية للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وتُنقذ هذه القرارات أيضا بمجرد أن تقوم تلك اللجنة بتحديث قوائم الأفراد أو الكيانات أو الجماعات الأخرى.
- وفيما يتعلق بشركة "Mensuade Overseas Project MOP/Group Algérie MGA"، فقد شُطبت من السجل التجاري الجزائري منذ 8 كانون الثاني/يناير 2018 ولم يعد لها أي نشاط على الأراضي الجزائرية منذ ذلك التاريخ. وقد جُمِدت الأصول التي يحتفظ بها هذا الكيان منذ عام 2017، وهي غير ذات شأن تقريبا.